السعدون يسأل عن إجراءات جابر المبارك بخصوص تعيين القياديين ومعالجة وضع الجهاز الحكومي

أحمد السعدون

وجه رئيس مجلس الأمة أحمد عبدالعزيز السعدون سؤالاً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عيسى الكندري، ونص السؤال على الآتي:

إذا صح ما نسب إلى سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء الأسبق في مقابلة صحفية في عام 2013 من قول "المشكلة تكمن في جهازنا الإداري ولا أخفيكم سراً بأن أغلبية القيادات الإدارية لم تأت عن كفاءة وإنما بالواسطة".

وما نُسب إليه كذلك في تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية رقم 22 بتاريخ 7 من إبريل 2016 والذي عرض ونوقش وثبت في مضبطة مجلس الأمة بجلسة 13 من إبريل 2016 وتضمن الآتي:

رئيس مجلس الوزراء: أكد سمو الشيخ جابر المبارك الصباح رئيس مجلس الوزراء أن الكويت تمر بمرحلة دقيقة وحرجة تتطلب تضافر الجهود حكومة ومجلساً وشعباً لتجاوز هذه المرحلة، وأنه لابد من البدء بخطوات ضرورية للإصلاح، تعالج الترهل والهدر اللذين يعطلان عملية التنمية، فالمسؤولية مشتركة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية فلا إصلاح ممكنا في ظل جهاز حكومي غير كفؤ وإدارة مترهلة، وأضاف إن المسؤولية تقع على عاتق كل وزير لاتخاذ الخطوات والتدابير اللازمة لمعالجة الخلل والهدر وترشيد المصروفات في وزارته واضعين مصلحة الكويت والأجيال القادمة نصب أعينهم من دون المساس بحقوق المواطنين. "انتهى الاقتباس".

إن الأمر يتطلب معرفة القيادات الإدارية وكذلك معرفة الإجراءات التي اتخذت لتصحيح الوضع في الجهاز الحكومي غير الكفء والإدارة المترهلة التي أشار إليهما سمو رئيس مجلس الوزراء الأسبق، وعليه يرجى موافاتي وإفادتي بالآتي:

1 – أسماء جميع القيادات الإدارية التي تم تعيينها بمراسيم أو قرارات وزارية أو أي أداة أخرى من قبل أي سلطة منحها القانون حق التعيين، شاملة أسماء جميع أعضاء مجالس الإدارات التي تم تعيينها في جميع الجهات والشركات التي يمكن للحكومة التعيين فيها خلال الفترة ذاتها.

2 – بيان بمن تعين منهم بكفاءته أو بالواسطة، وذلك خلال الفترة التي تولى فيها سمو رئيس مجلس الوزراء الأسبق رئاسة مجلس الوزراء.

3 – ما الإجراءات التي اتخذها سمو رئيس مجلس الوزراء الأسبق لتصحيح الوضع سواء لضمان تعيين القيادات الإدارية لكفاءتها ولي

أعضاء المجلس أكدوا أنهم جزء من المجتمع ولا يريدون التمايز

«الإساءة إلى النواب» يثير جدلا شعبيا ونيابيا واسعا

حمد العبيد

بدر سيار

حمدان العازمي: نرفض رفضا قاطعا محاولات تحصين النائب من النقد

بعد أن أثار قانون تنظيم الإعلام الذي يفترض أن تقدمه الحكومة في دور الانعقاد المقبل ردود فعل شعبية ونيابية غاضبة، متهمين إياه أنه جاء لتقييد الحريات، وتكميم الأفواه، أثار قانون منبثق منه أيضا جدلا واسعا شعبيا ونيابيا، وهو يقضي بتغريم كل من يسيئ إلى نائب بمجلس الأمة بغرامة قد تصل إلى 20 ألف دينار.

في هذا الإطار أكد النائب حمدان العازمي رفضه رفضاً قاطعاً محاولات تحصين النائب من النقد، مضيفا «فنحن جزء من المجتمع الكويتي ولا رقيب علينا بعد الله إلا الشعب»، مشددا على ضرورة «التصدي لمثل هذه الاقتراحات الحكومية الفاشلة».

من ناحيته قال النائب بدر سيار «لتعلم الحكومه أننا لن نقبل بسياسة تكميم الأفواه مهما كلفنا الأمر».

وشدد «لن نسمح بمرور أي قانون يمس بحرية المواطن ورأيه في كل من تولى مسؤولية عامة، فمن لا يتسع صدره لانتقاد الشعب لا يستحق تمثيله».

من جهته قال النائب حمد العبيد إن النصوص الشرعية عامة جاءت للحفاظ على كرامات الناس ولم تفرق بين الناس في الحقوق والواجبات.

وفيما أشار إلى أن الدستور الكويتي نص على ذلك، شدد على أننا «لن نقبل بتشريع يمايز بين المواطنين والنواب و الوزراء».

وأكد «سنقوم بالتعديل على مشروع قانون الإعلام الجديد إذا قدم بشكل رسمي للمجلس».

حمدان العازمي

سيار: لتعلم الحكومة أننا لن نقبل بسياسة تكميم الأفواه مهما كلفنا الأمر

العبيد : النصوص الشرعية عامة جاءت للحفاظ على كرامات الناس ولم تفرق بين أحد

بدر العنزي وجه سؤالا للبراك بشأن لجان التحقيق التي شكلت حول شبهات تعد على المال العام

بدر العنزي

وجه النائب بدر نشمي العنزي سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار ووزير المالية بالوكالة د. سعد البراك.

ونص السؤال على ما يلي:

لقد وردنا بأن هناك أكثر من لجنة تحقيق شكلت حول شبهات تعدي على المال العام ومواضيع أخرى في الهيئة العامة للبيئة.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

"1" كم عدد لجان التحقيق التي شكلت.

"2" هل انتهت اللجان المشكلة من التحقيقات؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، يرجى تزويدي بالنتائج والتوصيات التي خلصت إليها.

"3" متى سُلمت نتائج التحقيقات لمكتب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط.

"4" ما الإجراءات التي اتخذت تجاه نتائج وتوصيات التحقيقات؟

"5" ما صحة تورط بعض القياديين في الهيئة العامة للبيئة في شبهات التعدي على المال العام؟ إذا كان صحيحاً، ما الإجراء الذي اتخذ معهم؟ وهل مازالوا في عملهم؟

معرفي لوزير التعليم: ما خطة إحلال حملة الماجستير والدكتوراه المواطنين بدلاً من غير الكويتيين؟

داود معرفي

وجه النائب داود معرفي سؤالا برلمانيا إلى وزير التعليم في شأن نسبة التكويت في الجامعة وخطة الوزارة في إحلال حملة الماجستير والدكتوراه الكويتين بدلاً من الأساتذة غير الكويتيين.

وقال في مقدمة السؤال: انطلاقاً من الدور الفعال الذي تقوم به الحكومة ومجلس الأمة من تشريعات وقرارات تهدف إلى تكويت وإحلال الوظائف داخل الجهات المدعومة من الدولة لتوفير فرص العمل للكويتيين من حملة الماجستير والدكتوراه وآخرين، وحرصاً منا على تدريس وتنشأت ابناءنا من قبل القادة والأساتذه أبناء شعبهم مما يسمح بترسيخ القيم والمبادئ الكويتية الأصيلة داخلهم بدلاً عن التنوع الثقافي المختلط والدخيل علينا بسبب انتشار الوافدين في المراكز التربوية والجامعات الخاصة.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – جدول توضيحي للجامعات الخاصة التي يتم ابتعاث الطلبة من خلالها على نفقة الدولة؟ وما هي الميزانية المقررة لهذه الجامعات كل جامعة على حدة؟ وتكلفة البعثات السنوية لكل جامعة خلال الخمس سنوات السابقة كل جامعة على حدة؟ وعدد الطلبة الذين تم ابتعاثهم في كل جامعة على حدة؟

– وأيضاً جدول توضيحي لعدد الموظفين الكويتيين والوافدين في تلك الجامعات " أكاديمي، إداري " وتخصصاتهم ومراكزهم الوظيفية؟ كل جامعة على حده.

2 – ما هي النسبة المقررة لتكويت الوظائف داخل الجامعات والمعاهد الخاصة؟ وهل هناك خطة زمنية مقررة لتطبيق تلك النسبة؟ وماهي نسبة وعدد الموظفين الكويتين الحالية " أكاديمي، إداري " مقارنة بنسبة وعدد الوافدين؟

3 – ما هي المعايير المتبعة في خطة الترقيات الخاصة بأعضاء هيئة التدريس داخل الجامعات والمعاهد الخاصة للكويتيين وغير الكويتيين؟

4 – ما هي أعداد الخريجين من الكويتيين والوافدين في المعاهد والجامعات الخاصة خلال الخمس سنوات السابقة كل عام على حده؟ وما هي تخصصاتهم، وجنسياتهم؟ وما هي نسبة التعيين التي تتم كل عام داخل الجامعات والمعاهد الخاصة من الخريجين؟

5 – ما هي خطة الوزارة لإحلال حملة الماجستير والدكتوراه الكويتين بدلاً من الاساتذة غير الكويتيين؟

استفسر منه عن خطة وزارته في مواجهة غلاء الأسعار

الفوزان يسأل وزير التجارة عن منح رخص لاستيراد الصلبوخ

جراح الفوزان

وجه النائب جراح الفوزان أسئلة إلى وزير التجارة والصناعة تتعلق بمنح رخص لاستيراد الصلبوخ والتجاوزات التي دونها ديوان المحاسبة في تقاريره على الوزارة، وجاء في الأسئلة:

1 –ما هي الاجراءات التي اتخذتها هيئة أسواق المال الى النائب العام بتاريخ 2023/7/18 فيما يتعلق بوقوع جريمة بما يخالف القانون رقم "7" لسنة 2010 والقانون رقم "16" لسنة 1960؟

–2ما هي الإجراءات التي اتخذتها الوزارة في شأن تصحيح المخالفات مع الهيئة العامة للصناعة للشركات لممارسة النشاط بمقابل استغلال رمزي تنفيذا لقرار وزير التجارة والصناعة رقم "87" لسنة 1997 في شأن شروط منح تراخيص إستيراد الصلبوخ ؟، يرجى تزويدي ببيان مفصل عن الشركات التي حصلت على تخصيص لقطعة أرض أكثر من مرة بذات الترخيص وذات الكفالة وما هي الآلية المتبعة لدى الوزارة في شأن تخصيص الأراضي التي تمنحها الهيئة العامة للصناعة بمقابل استغلال رمزي.

وفي سؤال آخر يرجى إفادتي وتزويدي عن الآتي:

1. من هم الموظفين المعنيين بوضع أسعار السلع والمنتجات وقوائم الأسعار وما هي جنسياتهم ودرجاتهم الوظيفية ومؤهلاتهم العلمية؟

2. ما هي أسباب ارتفاع أسعار السلع والمنتجات في دولة الكويت خلال الفترة الأخيرة حسب التقارير المرصودة من الوزارة ؟ وما آلية الوزارة للتصدي لذلك؟

3. يرجى تزويدنا بنسبة التضخم المسجلة لدى الوزارة في الأسعار لسنة 2023 مقارنة بالخمس سنوات الماضية ضمن جدول مرفقاً بالنسب الدالة على ذلك

4.كم عدد الفرق التفتيشية لدى الوزارة وكم موظف لديه صفة الضبطية القضائية؟

5. ما هو عدد المتاجر والأسواق وما في حكمهم ممن تمت مخالفتهم ويخضعون تحت رقابة الوزارة؟ وماهي نوعية هذه المخالفات وكم عددها وماهي قيمة الغرامات التي تم تحصليها؟، يرجى تزويدنا بالبيانات الدالة على ذلك.

6. هل يعرض نظام الوزارة سلع وبضائع في أماكن غير الموجودة في الجمعيات التعاونية والأسواق المركزية ومراكز بيع المواد الغذائية ؟ يرجى تزويدنا بالبيانات الدالة على ذلك.